فى بريطانيا :

سماحة الدين، وتعصب العلمانية ! (*)

فى محاضرة ألقاها روان ويليامز كبير أساقفة كانتربرى، نقلتها هيئة الإذاعة البريطانية " بى. بى. سى "، لم يزد فيها على الإشارة إلى أن الإفساح لبعض أوجه الشريعة الإسلامية فى بريطانيا " أمرا مفر منه "، وأنه يحسن بالبريطانيين أن يتعاملوا مع الشريعة الإسلامية بذهن منفتح، قاصرا دعوته على المسائل المتعلقة بالزواج والطلاق والمسائل المالية. ومع هذا، فلم يكد رئيس الأساقفة يبدى دعوته بالغة الاعتدال والموضوعية، حتى قامت الدنيا فى بريطانيا ولم تقعد، وبرغم توضيحاته وتأكيده على موقعه على الإنترنت أنه لم يقترح أبدا إيجاد نظام قانونى إسلامى موازٍ للقوانين البريطانية، وأنه استهدف بدعوته تخفيف بعض المشكلات الواسعة المحيطة بحقوق الجماعات الدينية التى تعيش داخل دولة علمانية، وهو ما سبقت إليه مصر من قرن من الزمان بالنسبة للأحوال الشخصية لغير المسلمين، إلاّ أن هوجة الاحتجاجات والانتقادات البريطانية العنيفة على دعوة رئيس أساقفة كانتربرى لم تهدأ فى بلاد الدعوة إلى

---

* الأهرام ٢٠٠٨/٢/٢١

احترام حقوق الإنسان، وألصقها ما تعلق بأحواله الشخصية من زواج وطلاق وميراث، وتأججت موجة هذه الاحتجاجات العنيفة وسط الحكومة البريطانية، وشارك فيها وزير الثقافة ووزيرة الداخلية، ودخل الحلبة زعيم حزب المحافظين المعارض، وبعض الوزراء السابقين، والمدير الوطنى لجماعة الصوت المسيحى، وهدد الإنجيليون الأستراليون بشن حرب على دعوة كبير أساقفة كانتربرى الذى لم يحمه موقعه الكنسى الكبير من دخول بعض رجال الكنيسة إلى حلبة الاحتجاج والنكير عليه، بينما طالب ممثل حزب الاستقلال البريطانى فى عضوية برلمان الاتحاد الأوربى صاحب الحملة الأخيرة على حقوق الإنسان فى مصر - طالب بستقالة الدكتور روان ويليامز رئيس الأساقفة من منصبه، متهما إياه بأنه " لا يفقه مهمته " " وغير جدير بمنصبه كبيرا لأساقفة كانتربرى، ولا يستحق - هكذا ! - أن يكون عضوا فى مجلس اللوردات البريطانى ".. بلغت الاحتجاجات والانتقادات البريطانية حداً من التطرف والعنف أدخل كبير الأساقفة فى حالة صدمة عبر فيها عن دهشته الشديدة جدا لردود الأفعال المعادية التى أعقبت دعوته، وعن استيائه الشديد من " التفاسير الهستيرية " لدعوته التى لم تستهدف سوى تشجيع ورعاية التلاحم الاجتماعى بضرورة إعطاء مسلمى بريطانيا البالغ عددهم ١ر٧ مليون مسلم، حرية اختيار التعامل فى المسائل المدنية، مثل قضايا الزواج والطلاق أو المسائل المالية، بموجب إجراءات وفق الشريعة الإسلامية أو وفق النظام القانونى الحالى، فلا ينبغى أن يكون المسلمون مضطرين للاختيار بين بدائل قاسية بين الولاء الثقافى للمعتقد الدينى أو للدولة التى يعيشون فيها !

مـا ثار عليه البريطانيون المتشحـون بحقوق الإنسان، مأخوذ بـه فى مصر المتهمة بالطائفية من قرابة قرن من الزمان فى كل مـا يتعلـق بمسائل الأحوال الشخصية لغير المـسلمين.. يحتكمـون بـرغم الغالبيـة الإسلامية - لقوانين شريعتهم، وأقر النظام القانونى فـى مـصر، وأيـدت محكمة النقض، وجوب تطبيق لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة عن بطريركية الأقباط الأرثوذكس وأقرها المجلس الملـى العـام بجلسته فى بشنس سنة ١٦٥٤ (قبطية) الموافق ٩ مايو ١٩٣٨ م.. لـم تجد مصر الإسلامية بأساً من معاملة غير المسلمين بمقتضى شريعتهم فى الزواج وما يتعلق به، وفى الطلاق، وفى المهر والجهـاز، وفـى ثبـوت النسب، وفيما يجب على الوالد لوالديه وما يجب له عليهما، وفى النفقـات، والولاية الشرعية، وفى الغيبة، والهبة، والوصية، وفى الميراث. لم يهب أحد من أبناء الإسلام المتهم بالعنف والتطرف للاعتراض على ما تعارفت عليه مصر من عشرات السنين وإقرارهـا تطبيـق تـشريعات الأحـوال الشخصية لغير المسلمين. أين هوجة الاحتجاجات البريطانية العنيفـة مـن هـذا التسامح المصرى والإسلامى الذى عاش به النسيج المصرى رغـم كل أعاصير الدس وافتعال ما يثير الاحتقان ؟ !

السلطات المدنية هى التى أقرت فى مصر معاملة غير المـسلمين فى أحوالهم الشخصية، طبقا لشريعتهم، وهو إقرار قديم جداً، ومنـذ أمـد بعيد، عاودت مصر الدولة التأكيد عليه، وتدريس مادته فى كليات الحقوق بالجامعات المصرية، بمناسبة إلغاء المحاكم الشرعية والمجالس الطائفيـة الموازية التى كانت تفصل فى مسائل غير المسلمين، وأقـرت الـسلطات المصرية لائحة البطريركية للأقباط الأرثوذكس، وتبعتها لاحقاً بالتـصديق

على اللائحة الداخلية للمجلس الإنجيلى العام فى مصر، وتعاملت مصر الدولة ومصر الناس بأغلبيتهم المسلمة، مع هذا الملف تعاملاً بالغ السماحة والعقلانية، ولم يعترض المسلمون ولا رجال الدين وشيوخ الأزهر، ولم يقل أحد - مثلما يقول الإنجليز اليوم ! - إن ذلك تجزئة أو ازدواج فى النظام القانونى المصرى العام، ولم يقل أحد - مثلما يقول الإنجليز اليوم ! - إن من لا يرتضى تطبيق النظام المصرى العام فى أحواله الشخصية المحكومة عقلا ومنطقا - بعقيدته ودينه وشريعته - عليه أن يغادر مصر وأن يبحث لنفسه عن مكان آخر يعيش فيه !

من اللافت للنظر في بريطانيا، أن التسامح الدينى شع وصدر من رجل دين يشغل منصب رئيس أساقفة كانتربرى، وأن يضيق ويتصلب ويتعصب أصحاب السلطة المدنية والعلمانيون الذين تصاعدت حملتهم الهستيرية ودخلت فى أبعاد تثير الاحتقان بين الأديان، وتجاوز فى هستيريتها ما أبداه رجل الدين الذى لم يقل ما يبرر مسارعة رئيس الوزراء البريطانى إلى التشديد على ضرورة تطبيق القانون البريطانى بالاستناد إلى القيم البريطانية، مع أن رئيس الأساقفة لم يتطرق إلى شىء من ذلك الذى انفعل عليه رئيس الوزراء ومن جرى مجراه ! الفارق في تقديرى بين سماحة رجل الدين وتعصب الساسة والعلمانيين، أن الأديان في أصولها تقوم على التسامح، ولا تتحدث بلغة المصالح وأهدافها ومآربها. الأمر مختلف في إطار السياسة والاقتصاد، فقوامهما ولغتهما المصلحة، وكثيرا ما تضيق المصلحة بالمبادئ فتعطيها ظهرها وتجافيها ولا تجد بأساً في محاربتها ظاهراً وباطناً، إن لم تستطع مواجهتها التفت حولها ! ذات هذه الحقيقة عبر عنها الأزهر الشريف بلسان وكيله في ترحيبه ببادرة كبير

أساقفة كانتربرى وما تعطيه من جو التسامح الدينى وفرص الحوار الموضوعى العقلانى بين الأديان، وهو موقف ليس غريباً عن هذه الكنيسة التى ألقى رئيس أساقفتها السابق محاضرة من نحو عشر سنوات بالأزهر الشريف شفت عن روح التفاهم والإخاء والتسامح بين الأديان، بينما نرى تصريحات متحسبة للمسلمين الذين اكتووا هناك في الغرب بفوبيا الشريعة الإسلامية التى أخذت تحاصرهم بمشاعر وتصرفات عدائية، فلا تزيد ردود أفعالهم عن التعبير عن الامتنان لاهتمام رئيس أساقفة كانتربرى بالمسلمين في بريطانيا وقضاياهم، أو الترحيب الحذر بها وبما تمثله من دعم الاحترام والتسامح بين العقائد والأديان، بينما يبدو المجلس الإسلامى هناك أكثر حذراً وحرصاً على إعلان رفضه فكرة قيام نظام قانوني مزدوج في بريطانيا.. هذا الرفض تبدو فيه لغة السياسة، لأن صاحب الاقتراح نفسه لم يدع إلى نظام قانوني مزدوج في بريطانيا، وإنما دعا فقط إلى معاملة المسلمين هناك بمقتضى إجراءات شريعتهم فيما يتعلق بأحوالهم المدنية مثل قضايا الزواج والطلاق أو المسائل المالية.

هذا الانفعال البريطانى يفارق العقل والمنطق، فالعالم كله شرقا وغربا يقر بأن ما اتصل بالأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث ووصية وغيره، مستمد لدى معظم الخلق من شرائع عقائدهم، ولا تزال تعقد في الغرب، وفى بريطانيا، زيجات كنسية يفضلها المتدينون هناك على الزواج المدنى، فلا ينفعل المسئولون، ولا يهتاج العلمانيون، ولا يدعى أحد أن هذا ازدواج يأباه النظام البريطانى، إقراراً بحقيقة تعلو العلمانية وتقرها الأديان كل للآخر، بأن ما اتصل بحالة الإنسان المدنية الشخصية، نابع من عقيدته، لا يملك أحد - بذات منطق العلمانية وإقرارها للحرية -

أن يصادر عليه، متروك لـــه - دون سواه - أن يختار المدنى أو الكنـــسى. أما الاحتجاج بأن المسلمين أقلية في بلاد الإنجليز، فهو احتجاج يناقض كل ما يدعـــو إليه الغرب ويدافع به عن حقوق الأقليات. لا يملك مـــن يتـــابع المشهد الإنجليزى إلاّ أن يرفع القبعة احتراما لرجل الـــدين ومنطقـــه، وأن يدهش ويتولاه العجب من علمانية تدعى الحرية واحترام حقوق الإنـــسان، بينما تضبط متلبسة بتصلب وتعصب ضرير يملأون الدنيا صياحا بالكـــذب بأنه حال المسلمين !